الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه-

the informal economy in Algeria, their causes and consequences

بن تركي أمينة
جامعة الجزائر3، الجزائر
benterki.amina@univ-alger3.dz

زعموم صبرين
المدرسة العليا لإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر
Statistique91@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-03-13 تاريخ القبول: 2019-09-11 تاريخ النشر: 2019-09-15

ملخص:
تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال عرض تحليلي لهذه الظاهرة في الجزائر مستعرضين اهم الأسباب الكامنة وراء تنامي هذا الاقتصاد في الجزائر، والآثار المترتبة عنه، حيث خلصنا في الأخير إلى ضرورة تبني الدولة لهذا الاقتصاد من خلال وضع قوانين لتنظيمه وتحسين وضعية العاملين فيه لأنه أصبح جزء مهم من الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، سوق العمل، البطالة

Abstract:
This paperasse amis tout diagnostic the non-official reality of economy in Algeria, through an analytical study of this phenomenon in the country Informal economy, we examined the leading factors of the growth of the non-official economy in Algeria and the consequences the economy should be adopted by the state :related to, in the end we reached a conclusion through enacting organizational rules and promoting the conditions of workers because it becomes a vital part of economy.

Keyword : Labour market, unemployment, Informal economy.

مقدمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل، باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، كما ان الاقتصاد الخفي يشكل مصدر دخل العديد من العائلات ويؤمن مناصب شغل لشريحة كبيرة من الأشخاص، و يساهم بنسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، فضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد المهمل عند وضع الخطط أوتقييمها، أصبح ضرورة ملحة اليوم، فيجب على واضعي السياسات الاهتمام أكثر بالاقتصاد الموازي والآثار المترتبة عنه سواء إيجابية أو سلبية، ومحاولة تكييف السياسات لتعامل مع هذه الآثار، لتحقيق أقصى استفادة.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والتي برزت بصفة كبيرة في ظل الإصلاحات المرافقة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق وما نتج عنها من ارتفاع معدلات البطالة وضعف مداخيل الأفراد وتدني مستويات المعيشة، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتعرض لأهم الانعكاسات التي يخلفها نشاط هذا القطاع على الاقتصاد من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي ماهية الاقتصاد غير الرسمي؟ ما هي الأسباب المؤدية لتنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والآثار السلبية والايجابية الناتجة عنه؟

أهمية الدراسة: الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الأسباب الكامنة وراء سرعة انتشاره، وتحديد الأثار المترتبة عنه، حتى تتكون لنا صورة عنه ومن ثمت نحاول إيجاد الحلول التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار للتقليل من حدته.

محاور الدراسة: لإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بتقسيم ورقتنا هذه الى محورين رئيسيين، المحور الأول نتناول فيه نشأة الاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المتعلقة به، أما المحور الثاني سنقوم بدراسة حالة الجزائر، من خلال التطرق لأهم الدوافع المؤدية لتناميه والآثار التي يخلفها على المجتمع. وفي الأخير نقدم جملة من التوصيات لتعامل مع هذا القطاع.

المحور الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

1- نشأة الاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه:

1-1- نشأة القطاع غير الرسمي:

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات، للاحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي والدولة في حد ذاتها، حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة، لذلك كانوا غير مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على تراخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية. وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي، لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا بحاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة. [1]

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها، وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي. [2]

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل ILO في كينيا سنة 1972 حول التشغيل. ولكن الحقيقة أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كان قد استخدم سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي "Keith.HART" أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة (SUSSEX)، وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1973[3]،غير أن منظمة العمل الدولية كانت أول من نقح مصطلح" اللارسمية "في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا عام(1972) ، والذي أقّر بوجود قطاع هامشي وغير منظم من الاقتصاد الحضري ينتج سلعا ويخلق وظائف ودخولا للفقراء سمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، وهو قطاع منفصل ومستقل ذاتياً ، وقد تم تعريفه بمقارنته بالقطاع الرسمي من خلال خصائص تميزه عنه، وقد زاد الاهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من طرف واضعي السياسة بعد نشر مقال في جريدة الفاينانشل أناليس Financial analysts journal عام 1977، حول اهتمام الصحافة الأمريكية في السبعينات بهذا الموضوع والذي جاء نتيجة الجهد الذي بذله بيتر قوتمان Peter Gutmann في محاولة للوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي بحيث تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي لمناقشة هذا الموضوع وفي هذه الفترة 1977 قُدِّر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية ب % 10 من الناتج القومي الإجمالي، يمكن القول أن دراسة الظاهرة من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انطلق إلى كافة أنحاء العالم[4].

1-2- تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة نجدها في العالم بأسره بأسماء مختلفة باختلاف دول العالم على سبيل المثال: بانجلترا يسمى بالاقتصاد الخفي (Hidden economy) ، في فرنسا يدعى بالاقتصاد الأسود (Black economy)، بروسيا يدعى الاقتصاد غير الرسمي (Unofficial economy)، و بالولايات المتحدة الأمريكية يسمى الاقتصاد تحت الأرضي (Underground economy) ، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية انه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل، الاقتصاد غير المهيكل والاقتصاد الأسود[5].

كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة، حيث لا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة، وسيتم التطرق إلى جملة من تعاريف جاءت بها بعض المنظمات الدولية وكذلك لقت إجماعا في الملتقيات الدولية." ومع ذلك فمن الصعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق لاقتصاد الظل لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية[6]"

- **تعريف المكتب الدولي للعمل ILO (حسب تقرير كينيا):**

يعود التقرير الاول للاقتصاد غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا استنادا الى معايير كان قد حددها سنة 1971 "K. HART ".

يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا توفرت فيه على الاقل المعايير التالية[7]:

2- سهولة الدخول في النشاط والاعتماد على موارد محلية.
3- الملكية العائلية للمؤسسات.
4- محدودية مستويات الأنشطة.
5- استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقا للموارد المحصل عليها.

6- اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي.
7- انفتاح أسواقها على المنافسة وتهربها من كل التنظيمات والقوانين.
8- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي" يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي،

أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة.

ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية "[8].

- **تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي:**

يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقم LSC/EXP4(IV على أنه" يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية، كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية . ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حد سواء "[9].

- **المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل الخامس عشر:**

انعقد هذا المؤتمر سنة 1993 وقد خصص لدراسة القطاع الرسمي ومناقشة مختلف جوانبه على نطاق واسع.

في هذا المؤتمر عرف الاقتصاد غير الرسمي على انه قطاع تابع أو ثانوي لقطاع المؤسسات العائلات،

والمعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة، بمعنى أن مؤسسات القطاع غير الرسمي معرفة كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات، [10]

ووفقا للتعاريف السابقة الذكر يمكن أن نتوصل إلى التعريف التالي:

الاقتصاد غير الرسميهو كافة الأنشطة المولِّدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد[11].

2- طرق تقدير وقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي:

إن أكبر الصعوبات والتحديات التي تواجه قياس الاقتصاد غير الرسمي هي كيف يمكن أن نجعل من شيء في الخفاء شيئا قابل للقياس كميا؟ أو أن نتمكن من معرفة أمر غير معروف ***know the unknown***، فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع وأن يقع في احتمال تعرضه للعقوبة بسهولة، وبالتالي فهذه الفئة تحاول إخفاء أنشطتها بأي شكل من الأشكال، لكن هذه الأنشطة تترك أثارا في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وبناء على هذه الآثار، أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة مثلى يمكن اختيارها، بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول الاقتصاد غير

الرسمي، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وتتحدد الطرق المتفق عليها عموما في منهجين :المناهج المباشرة، المناهج غير المباشرة حيث يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 1: طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطرق		السمات
الطرق المباشرة	▪ الاستجواب (المسح بالعينة)	3- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات المسح لدى الأسر
	▪ المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية)	4- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة
الطرق غير المباشرة	▪ إحصاءات الحسابات القومية	5- على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية
	▪ إحصاءات القوى العاملة	6- على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما
	▪ المقاربات النقدية: 7- المعاملات 8- الطاب على النقود	9- تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح اجمالي الناتج المحلي الرسمي من اجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي 10- زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي يصاحبها زيادة في الطلب على السيولة
	▪ المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء)	✓ طرح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و ارجاع الفرق بينهما الى نمو الاقتصاد غير الرسمي

المصدر: فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، مرجع سابق ص 12.

المحور الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر " أسبابه والنتائج المترتبة عنه"

1- مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

الجزائر على غرار باقي الدول تواجه تحدي التصدي لمشكلة تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي، التي بدأت ملامحه تظهر لسطح وبشكل جلي مع الفترة الانتقالية التي عرفتها الجزائر بانتقالها لاقتصاد السوق المفتوح والتي تعرض فيها الاقتصاد الجزائري لضغوط كبيرة خصوصا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان هذا الأخير بمثابة الحل في تلك القترة فقد كان الملجأ الوحيد للعديد من الأفراد والمؤسسات، فكان لزاما على الدولة أنداك ان تؤسس لإدماجه وتستفيد منه من خلال تنظيمه وضبطه،

فبحسب صندوق النقد الدولي معدل اقتصاد الظل في الجزائر يبلغ 30.86%[12]؛ فحجمه يقترب من نصف حجم الاقتصاد ككل فلا يمكن تجاهله وإغفاله خصوصا انه له العديد من الآثار غير المرغوبة على الاقتصاد، والجدول أدناه يظهر بشكل جلي تنامي حجم هذا القطاع بصورة متسارعة في مدة زمنية قصيرة:

الجدول رقم 2: تطور الاقتصاد غير الرسمي (1989-2006)

السنوات	نسبة الاقتصاد غير الرسمي PNB(%)
1989	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2
2012	45
2017	50

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، سنة 2010، جامعة منتوري قسنطينة، صفحة124. موسوس مغنية، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04، العدد02، 2018، ص 182.

تعود جذور الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال لكن ظهر بصفة جلية مع بداية سنوات التسعينات فقد مر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: 1962-1979 في هذه المرحلة النظام الاشتراكي كان معتمد في الجزائر لتسيير شؤون البلاد، الذي كان قائما بالأساس على سياسة التخطيط المركزي، من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، حيث بدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال نتائج هذه المخططات.

المرحلة الثانية (1980-1989) في هذه المرحلة تم الانتقال لسياسة التخطيط غير المركزي لتسير شؤون البلاد، وتم فيها تنفيذ مخططين، المخطط الخماسي الأول والذي تأثرت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات وفشل هذه المؤسسات في أداء مهامها وانخفاض إنتاجيتها وظهور الاقتصاد غير الرسمي عن طريق ظهور السوق السوداء التي توفر المواد الأساسية والمنتجات الأخرى.[13]

المرحلة الثالثة (1990-1997): عرفت هذه الفترة أوضاع اقتصادية مزرية نتيجة لأزمة البترولية سنة 1986، التي ولدت اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة، ما أدى إلى تنامي الاقتصاد غير الرسمي خصوصا بعد برامج الإصلاح.[14]

المرحلة ما بعد 1998: تميزت هذه الفترة باستقرار الاقتصاد الكلي مع استعادة التوازن الداخلي والخارجي بفضل برنامج الاستقرار الاقتصادي والتطور الكبير في حجم الصادرات النفطية، ولكن رغم ذلك إلا أن القطاع غير الرسمي واصل نموه بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار البيروقراطية والرشوة.

فالبرغم من استفحال ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر وتناميها بصفة سريعة في وقت زمني قصير، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام المطلوب، فلحد الساعة لا تتوافر إحصائيات دورية مفصلة لحجمها، حيث يعتمد في الجزائر لإحصاء القطاع غير الرسمي على بيانات مسح العمالة لدى الأسر لتحديد حجم العمالة غير الرسمية، وتستخدم طرق غير مباشرة لتحديد حجم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي[15].

2- **أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:** ويرجع سبب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لأسباب التالية:

1-انخفاض مستوى الدخل:تؤكد الارقام الر سمية أن نسبة الأجر المتوسط الشهري في الجزائر يبقى الأضعف بالمقارنة مع الدول العربية، إذ تحتل الجزائر في هذا المجال المراتب المتأخرة بالمقارنة مع دول الجوار على غرار تونس والمغرب، ليصل إلى 32 ألف دينار، إلا أن ما يزيد على 55 في المائة من الموظفين في القطاعين العام والخاص يتقاضون أقل من هذا المعدل، وهذه القيمة غير القادرة على تحقيق قدرة شرائية مناسبة للموظف في ظل التضخم الذي ارتفع ليصل11.7% سنة 2017 والتهاب أسعار المواد الغذائية وتدني القيمة المالية للعملة الوطنية، إذ بينما يقدر معدل أجر العامل الجزائري بحوالي 30 ألف دينار، يبلغ أدنى حد من تكاليف معيشته ما يزيد على 38 ألف دينار، وعليه فإن الحد الأدنى من الأجر القاعدي للموظف الجزائري المقدر ب18 ألف دينار لا يغطي سوى 26 بالمائة من تكاليف المعيشة، مقارنة بالمغرب الذي يغطي بها 32 في المائة من الاحتياجات الأساسية، و51 في المائة هي نسبة تغطية أجر العامل التونسي لتكلفة المعيشة[16]، الشيء الذي يجعل العاملون مجبرون على البحث على وظائف بعد انقضاء أوقات دوامهم ليضمنوا بها دخول إضافية وخير مثال على ذلك دروس الدعم الذي يقدمها الأستاذة بصفة غير رسمية، والانتشار الواسع لسيارات الأجرة غير الرسمية.

2-ارتفاع مستوى الضرائب والحقوق الجمركية: ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب من دفعها، كما أنها تفرض بالأساس على السلع واسعة الاستهلاك بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج المحلي أو السلع الكمالية، كما أن النظام الجبائي الجزائري يتميز بتعقده وعدم عدالته واستقرار قوانينه، بالإضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها[17].

3- انتشار الفساد والبيروقراطية خاصة في الإدارات العامة و في تطبيق القوانين: يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أبرز المؤشرات المعتمد في تحديد درجات الفساد، حيث يتولى تصنيف 180دولة وفقا لمدركات فسادها في قطاعها العام، ووفقا لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر الرتبة 112 ب 33نقطة على مقياس الفساد من أصل 100نقطة[18]، ما يصنفها ضمن أكثر الدول فسادا، الشيء الذي يعكس لنا حجم الفساد منتشر في الإدارات العمومية من رشوة بيروقراطية، فهو يعيق الاستثمارات والنمو الاقتصاد، ويحول دون تحقيق مبدأ عدالة الفرص ما يجعل المواطنين يفقدون ثقتهم في القطاع الرسمي ويتجهون نحو القطاع غير الرسمي بالرغم من مساوئه.

4-البطالة وعجز الدولة عن توفير مناصب شغل في القطاع الرسمي: يمكن أن نميز مرحلتين رئيسيتين مرت بهما معدلات البطالة في الجزائر الفترة الأولى: 1990-2000 وهي الفترة التي تلت الأزمة النفطية سنة 1986 وما صحبها من إصلاحات اقتصادية وتحول من النظام المركزي المسير إلى نظام اقتصاد السوق والتسريح الكبير للعمال نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

سنة 1994، دون أن ننسى الأعداد الكبيرة للوافدين الجدد لسوق العمل الشيء الذي عقد من حدة الأزمة، الفترة الثانية: 2000-إلى يومنا: عرفت انخفاض تدريجي ومستمر لمعدلات البطالة وذلك راجع للجهود التي بدلتها السلطات الجزائرية في إطار سياسة التشغيل بغرض التخفيف من حدة البطالة، لكن لا يخفى أنه حتى ولو قدرت البطالة الكلية اليوم 11.1%، فإن نسبة البطالة المسجلة لدى الشباب تفوق ضعف هذه النسبة حيث قدرت ب 28.3%، دون أن ننسى النسبة المرتفعة للبطالة لدى فئة النساء والتي تقدر ب 20.7% فولوج النساء سوق العمل وتحسن مستواهم التعليمي كلها عوامل ساهمت في تفاقم حدة البطالة، فارتفاع نسب البطالة وعجز الحكومة احتواء القوى النشطة والوافدين الجدد لسوق العمل كلها عوامل تساهم في انتشار سوق العمل غير الرسمي حيث يمثل الملاذ للهاربين من شبح البطالة.

الشكل رقم 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2004-2017)

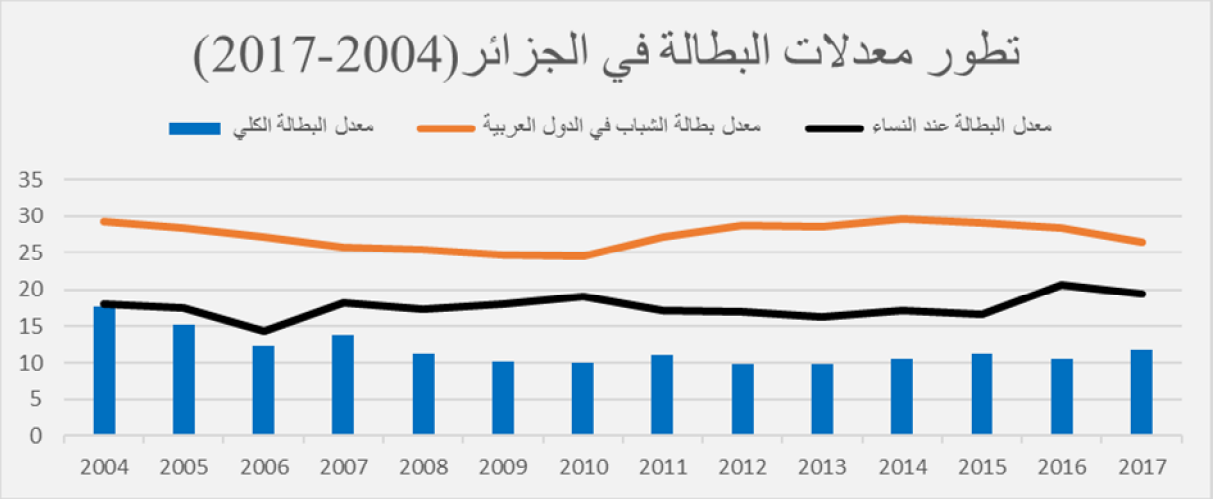

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء(ONS) وبرنامج (EXCEL).

5-التنظيمات الإدارية والإجراءات القانونية: بعض القوانين المفروضة تجبر الأفراد إلى محاولة الإفلات منها واللجوء لإيجاد حلول من خلال النشاط غير الرسمي، وكلما ارتفع حجم ومستوى هذه الضوابط كلما زاد حجم النشاط غير الرسمي، نأخذ على سبيل المثال تسقيف منحة السياح ب 130 أورو سنويا للشخص الراغب في مغادرة تراب الوطن، وتعتبر هذه المنحة من أضعف المنح مقارنة بدول الجوار، والتي لا تكفي حتى لقضاء ليلتين في أي مدينة أوروبية أو عربية، الشيء الذي يدفع بالأشخاص للجوء لسوق السوداء لشراء العملة الصعبة بسعر يفوق قيمتها بالعملة المحلية[19].

عوامل أخرى:

- ✓ انهيار أسعار البترول الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن وسائل بديلة في القطاع غير الرسمي[20].
- ✓ النمو الديمغرافي المتزايد والذي يفوق بكثير النمو الاقتصادي.
- ✓ الإصلاحات الهيكلية والتي تجسدت بصفة سريعة وغير مدروسة، الخوصصة والأزمات الاقتصادية.
- ✓ عجز الدولة عن تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل.
- ✓ النمو الاقتصادي الضعيف.
- ✓ العولمة التي حولت العالم إلى سوق حرة يسهل التعامل فيها سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية.

- ✓ الضغوط التضخمية، وتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، الامر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة غي السنوات الأخيرة اين وصل معدل التضخم إلى 5.9 %، مما يدفع محدودي الدخل بل متوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال غير رسمية إضافية.
- ✓ الفقر هناك علاقة وطيدة بين الفقر وانتشار القطاع غير الرسمي فأغلب اللاجئين إليه ينتمون إلى الطبقات الفقيرة.

3- آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: يخلف الاقتصاد غير الرسمي العديد من الآثار على المجتمع ككل، منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي.

أولا: الأثار السلبية:

1-اتساع رقعة العمل غير اللائق: تعمل الدولة الجزائرية جاهدة لتجسيد مفهوم العمل اللائق على أرض الواقع الذي تبنته منظمة العمل الدولية عام 1999 في إطار الندوة الدولية للعمل، فالعمل اللائق يعني العمل المنتج الذي يليق بالإنسان وبقدراته وإمكانياته ويحقق له مستوى لائقا من العيش الكريم ويحقق له الحرية والعدالة والأمن، فأغلب العاملين تتنافى وظائفهم مع هذا المفهوم حيث يفتقرو ن لأبسط مقوماته المتمثلة في الحماية الاجتماعية ناهيك على ظروف العمل والأجر الزهيد.

2-تنامي ظاهرة عمل الأطفال: أشارت منظمة العمل الدولية أن معدل ممارسة الشغل عند الأطفال تتراوح بين 2% و11 %عند الفئة التي تتراوح بين 5-14 سنة، حيث مع بداية انتشار التشغيل غير الرسمي كانت الظاهرة موسمية، كممارسة بعض الأشغال في شهر رمضان لتعزيز ميزانية هذا الشهر[21]، لكن القطاع غير الرسمي ساهم بانتشارها بشكل واسع خصوصا أن هذا القطاع يعتمد بالأساس على يد العاملة الرخيصة، تجدر الإشارة ان الأرقام المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر لا تعكس لنا الوضع الحقيقي لهذه الظاهرة، باعتبار ان اغلب الأطفال العاملين يشتغلون في القطاع غير الرسمي والذي يعرف تزايد مستمر، وهو الشيء الذي أشار له رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث عشية إحياء اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال المصادف ل 12يونيو[22].

3-تشويه المعلومات المقدمة عن معظم المتغيرات الاقتصادية، وارتفاع درجة عدم التأكد التي تحيط بالحجم الحقيقي للمجاميع الكلية الرئيسية[23].

4-زيادة نسبة التسرب المدرسي من خلال تقبل تشغيل الأطفال دون سن العمل.

5-فقدان حصيلة من الضرائب مما يتسبب في خسارة الخزينة العامة.

ثانيا: الأثار الإيجابية:

1-الأثر على سوق العمل: لدراسة ديناميكية العمل غير الرسمي سنعتمد على مقياس واحد متمثل في عامل الانخراط في الضمان الاجتماعي، وهو عامل يعتبر ناجعا إلى حد ما في تحديد حالة عدم رسمية العمل، ويعتبر العمل في القطاع غير الرسمي شكل من أشكال العمل غير اللائق لأنه يفتقر للحماية الاجتماعية، فقد قدر العمل غير الرسمي سنة 2016 بـ4098000 عامل غير منخرط في الضمان الاجتماعي، مقابل 6515000 عامل منخرط في الضمان الاجتماعي، أي نسبة 37.4% من إجمالي العمل الكلي، وتعتبر هذه نسبة كبيرة ولها دلالات عديدة، فبالمقارنة بين تطور معدلات البطالة وتطور كل من العمل الرسمي والغير الرسمي خلال الفترة (2004-2016) كما يظهره الشكل :

الشكل رقم 2: مقارنة تطور كل من معدلات البطالة و العمل الرسمي و غير الرسمي خلال الفترة 2004-2016

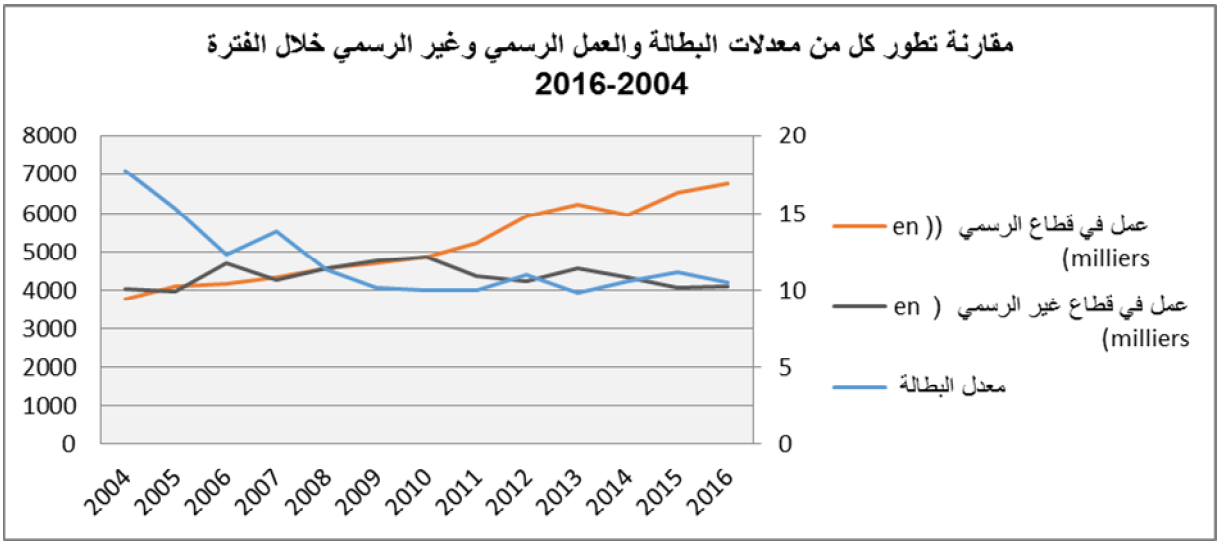

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على برنامج (EXCEL).

من خلال الشكل نلاحظ أن انخفاض معدلات البطالة كان مصحوب بتزايد تنامي العمل في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فالقطاع غير الرسمي يمتص جزء كبير من اليد العاملة التي لم تستطع الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي، فالقطاع الرسمي إلى يومنا هذا لا يزال عاجزا عن خلق وظائف تستوعب القوى العاملة الموجودة في سوق العمل، خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل،

كما أنه يساهم في:

- ✓ تحقيق الاستقرار الأمني فهو يعتبر بمثابة مهدئ اجتماعي.
- ✓ تخفيض معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة.
- ✓ ازدياد الإنتاج والعرض السلعي وغالبا ما تكون أسعار هذه السلع منخفضة في متناول الطبقة البسيطة.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصادية خطيرة تتنامى بشكل سريع في الاقتصاد الجزائري، ألا وهي الاقتصادي غير الرسمي الذي استفحل لدرجة أصبح من الصعب جدا القضاء عليه، فحجمه يزداد يوما بعد يوم نتيجة لعوامل عديدة على رأسها ضعف الأجر القاعدي من جهة والضغوط التضخمية التي تشهدها البلاد من جهة أخرى، معدلات البطالة المرتفعة التي يقف القطاع الرسمي عاجزا عن امتصاصها خصوصا في ظل انهيار أسعار النفط الشيء الذي أدى الى تراجع حجم الاستثمارات، بالإضافة الى ضعف النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي المتزايد.

الاقتصاد غير الرسمي ينعكس بصورة جلية على الاقتصاد من خلال الأثار غير المرغوبة التي يخلفها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم في تعزيز العمل غير اللائق، تنامي ظاهرة عمالة الأطفال وارتفاع نسب التسرب المدرسي، وفقدان الخزينة العامة لجزء من إيراداتها الضريبة. لكن لا بد ان ننوه انه وعلى الرغم مما سبق الا انه يساهم في التقليل من حدة البطالة وزيادة المعروض السلعي وتحقيق الاستقرار السياسي، لذلك يجب التعامل معه من منطق إيجابي، من خلال دعم أصحاب المال وكسب ثقتهم الشيء الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، فيجب أن تتضافر كل هيئات الدولة من أجل محاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي الشيء الذي من شأنه زيادة منسوب الناتج المحلي وذلك من خلال:

- ✓ التكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم تسهيلات قانونية وإدارية.
- ✓ تسهيل عمليات الحصول على تمويل.
- ✓ محاربة الفساد بكل أشكاله بسن قوانين صارمة والعمل على تطبيقها.
- ✓ توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، وتسهيل انتقالهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- ✓ إصلاح وتبسيط الأنظمة الضريبية.
- ✓ تبسيط إجراءات بدء الأنشطة التجارية
- ✓ رفع نسبة الأجور في القطاع الرسمي.

قائمة الهوامش والإحالات

[1] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران ،2014، ص 14.

[2] بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي، في ملتقى وطني حول "الاقتصاد غير الرسمي فيالجزائر الاثار و سبل الترويض" جامعة سعيدة يومي 20-21 نوفمبر 2007.

[3] بورعدة حورية، مرجع سابق، ص 15.

[4] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 6.

[5] Feige Edgar L, "The meaning and Measurement of the Underground Economy", Cambridge University press 1989, p 13-56

[6] فريديريك شنايدر ، دومينيك إنستي :الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 31 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، مارس 2002 ، ص2 .

[7] Afrique Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en 018/211/09Francophone, Genève, Bureau international du Travail, 2004, p.6 consulté le site :

[8] فريديريك شنايدر ، دومينيك إنستي، مرجع سابق، ص 2.

[9] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا، البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم 1553 LSAC-EXP-5-SA أديس أبابا، إثيوبيا، 28 سبتمبر02-أكتوبر 2009، ص3.

[10] بورعدة حورية ، مرجع سابق ،ص 20

[11] السقا محمد، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1995.

[12] https://arabi21.com/story/1108991/

[13] الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفي، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، نوفمبر 217، ص24.

[14] صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات"، 8-9 نوفمبر 2017 ،صفحة 6.

[15] قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 120،121.

[16] http://www.elkhabar.com/press/article/6014/ 19/04/2017

[17] نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ديسمبر2016، ص298.

[18] https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

[19] بن موسى كمال، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013، ص202.

[20] بودلال علي، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيمية للفترة (1970-2010)، مجلة الحقيقة، سبتمبر 2013، صفحة8

[21] سعدية قصاب، فاطمة الزهرة عيدودي، سياسة التشغيل في الجزائر1990-2014:تشخيص وتقييم، مجلة معارف، العدد10، جوان2016، ص 49.

[22] موقع وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/algerie /17-09-2018/14:33

[23] بن عزوز محمد، دحماني يونس، القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصاد القانوني-حالة الجزائر، المدرسة العليا لإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ص 395.